

Distr.: General
12 June 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورها الثانية عشرة

(جنيف، ٢٥-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩)

موجز

استعرضت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية عشرة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، نظرت في موضوعين يحظيان بالأولوية وهما "السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين" و "تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجال التعليم والبحوث".

وشملت الدورة جزءا وزاريا حضره ممثلون عن أكثر من ١٥ دولة عضوا على المستوى الوزاري. وشارك في المؤتمر أيضا رؤساء منظمات دولية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو ممثلين عنهم؛ وممثلون عن الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي؛ وممثلون عن المجتمع المدني وكيانات الأعمال التجارية.

وقد أبرز المشاركون المسائل الرئيسية التالية:

- تستطيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة أن تؤدي دورا حاسما في معالجة بعض التحديات الرئيسية القائمة اليوم، بما فيها تغير المناخ، والمياه، وأزمنا المواد الغذائية والطاقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المعارف التي تحتاج إليها البلدان لمعالجة أكثر مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية إلحاحا، موجودة بالفعل. إلا أن معظم البلدان



النامية تواجه عقبات تحول دون استفادتها من المعرفة العلمية والتكنولوجية من أجل التنمية، وهي تشمل تدني معدلات الاستثمار في مجال العلم والتكنولوجيا، وعدم كفاية رأس المال البشري والمادي، وضعف التنمية المؤسسية، وعدم كفاية الآليات لدعم تسويق البحوث، وضعف الروابط بين البحث والصناعة، بالإضافة إلى انخفاض الوعي نسبيا بأهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار لدى مقرري السياسات والجمهور.

- ينبغي دمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في خطط التنمية الوطنية وإدراج استراتيجيات التنفيذ. ويجب أن تكون جزءا رئيسيا في جدول أعمال التنمية من خلال نظام وطني للابتكار يعمل بطريقة جيدة ويكون حيويا. وأشار المشاركون إلى أن بناء القدرات التكنولوجية يتطلب بذل جهود طويلة الأجل؛ ويتطلب الإطار الزمني ذو الصلة عقودا، لا سنوات، لذلك كان من المهم أن يعتمد مقررو السياسات استراتيجية طويلة الأجل يدعمها التزام من أعلى المستويات في الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقترن هذه الجهود بسياسات متماسكة تشمل جميع المجالات ذات الصلة في استراتيجية التنمية الوطنية، وخاصة المتصلة بالتعليم والتدريب، والعلوم والتكنولوجيا، والتنمية الصناعية، والتجارة، والتمويل والاستثمار الأجنبي.

- لاحظ عدد من المشاركين أن بعض قضايا السياسة العامة المتصلة بنظم الابتكار الوطنية في سياق البلدان النامية ليست مفهومة جيدا، وخاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار شدة اختلاف الظروف التي تواجهها البلدان المختلفة. وفي هذا الصدد، حثت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على توفير محفل للبلدان النامية، والمجتمع الدولي، وأوساط بحوث السياسة العامة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وغيرها من الأطراف المعنية لتبادل وتحليل الأدلة التجريبية بشأن الحصول على التكنولوجيا وتأثير السياسات العامة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتحديد الثغرات الحرجة في فهم "نظام الابتكار" التي قد تعالجها أوساط البحوث في مجال السياسة العامة على نحو مفيد، وتيسير تبادل الممارسات الجيدة، فضلا عن التجارب الفاشلة بين مقرري السياسات.

- حث المشاركون اللجنة على أن تؤدي دور الجهة الرائدة في مجال الإبداع والتخطيط الموجه للابتكار، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لإدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجيات التنمية الوطنية. ودعوا أيضا الأونكتاد إلى مواصلة العمل على بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال

استعراضات سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومن خلال مشروعه لشبكة مراكز الامتياز.

- خلص المشاركون إلى أن تحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهيئة بيئة شاملة تمكينية هي مسألة تنشأ من إدخال تحسينات على البنية التحتية. وبحسب أن تصحبها تلك التحسينات. وتشمل التحديات، من بين أمور أخرى، إمدادات الطاقة التي لا يمكن الاعتماد عليها، وضعف شبكات النقل، والافتقار إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية الثابتة، والافتقار إلى الربط بالألياف البصرية، وعدم وجود السبل لاستغلال التقارب التكنولوجي. وتعد سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة لصالح الفقراء جوهرية للتغلب على هذه التحديات. كما تم إبراز دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- كان هناك توافق عام في الآراء بين المشاركين بأنه إذا لم تتحسن فرص الحصول على النطاق العريض، فإن إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية في البلدان النامية ستبقى مقفلة. وأشار أيضا إلى أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفتقر إلى المحتوى والسياق المحليين، وبالتالي فإن المدى الذي يمكن تطبيقها عليها محليا غالبا ما يكون محدودا. لذلك، ففي الوقت الذي قد تكون فيه الفجوة الرقمية آخذة في التقلص في بعض المناطق، لا يزال هناك تفاوت كبير من حيث إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمعرفة، والدخول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها، سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وداخل البلدان والمناطق. بالإضافة إلى ذلك، بدأت تبرز أشكال جديدة من الفجوات الرقمية بشأن النطاق العريض والمحتوى الرقمي المحلي.

- دعا المشاركون جميع أصحاب المصلحة إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تضيق الفجوة الرقمية، وخاصة فيما يتعلق بالوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، والسرعة في النطاق العريض، والمحتوى المحلي، وخصوصية البيانات. كما شجعوا جميع أصحاب المصلحة على مواصلة التعاون وعلى إقامة شراكات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، والبحث والتطوير.

- كمساهمة في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩ بشأن "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي"، عقدت حلقة نقاش خاصة بشأن

موضوع "الابتكار في مجال الصحة العامة في العالم". واختتم المشاركون الحلقة بتوجيه عدد من الدعوات إلى الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات.

- طلب المشاركون إلى اللجنة، خلال دورتها الثالثة عشرة، تنظيم مناقشة موضوعية بشأن التقدم المحرز خلال السنوات الخمس في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك النظر في طرائق تنفيذ ومتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وتوصي اللجنة في الفصل الأول من هذا التقرير، المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعتمد مشروع قرارين، أحدهما عن "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمي لمجتمع المعلومات"، والآخر عن "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية".

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها.	٧
ألف - مشاريع قرارات يوصي المجلس باعتمادها.	٧
الأول - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. . .	٧
الثاني - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.	١٦
باء - مشروع مقرر يوصي المجلس باعتماده.	٢٢
تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورها الثانية عشرة وجدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الثالثة عشرة للجنة	
الثاني - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.	٢٤
الثالث - المواضيع ذات الأولوية:	
(أ) السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين.	٢٨
(ب) العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث. . .	٢٨
(ج) تقديم تقارير عن الاستعراضات التي أجريت للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.	٢٨
الرابع - تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الحادية عشرة للجنة والتقدم المحرز بشأنها.	٣١
الخامس - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثالثة عشرة للجنة.	٣٢
السادس - جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثالثة عشرة للجنة.	٣٣
السابع - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية عشرة.	٣٤
الثامن - تنظيم الدورة.	٣٥
ألف - افتتاح الدورة ومدتها.	٣٥

٣٥	 الحضور	باء -
٣٥	 انتخاب أعضاء المكتب	جيم -
٣٦	 جدول الأعمال وتنظيم العمل	دال -

المرفقات

٣٧	 الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي	الأول -
٤١	 قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية عشرة	الثاني -

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها

ألف - مشاريع قرارات يوصي المجلس باعتمادها

١ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

مشروع القرار الأول

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات^(١)،

وإذ يقر بما يبذله جميع أصحاب المصلحة من جهود لتنفيذ نتائج مرحلي القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وإذ يقر أيضا بما تبذله وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية من جهود في تسهيل الأنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة،

وإذ يشير إلى الاتفاقات التي أقرت الأمم المتحدة بموجبها بمختلف المنظمات بوصفها وكالات متخصصة تتبع لمنظومة الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى القرارات التأسيسية ذات الصلة لبرامج الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشأن متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والولاية التي منحتها إلى اللجنة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

* انظر الفصل الثاني، الفقرات ٢٣-٢٧.

(١) انظر الوثيقتين A/C.2/59/3، المرفق و A/60/687؛ والوثائق الختامية متاحة أيضا على الموقع

.www.int/WSIS/index.html

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٢٠٠٧/٨ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بشأن تدفق المعلومات لمتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، و ٢٠٠٨/٣ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يحيط علما بنتائج اجتماع خبراء اللجنة الذي يتخلل الدورات المنعقد في سانتياغو، شيلي، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والتقارير الذي أعدته أمانة الأونكتاد^(٢)،

وإذ يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٣)،

وإذ يحيط علما بتقارير كل من المجلس الأوروبي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة، والتحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، ومندى إدارة الإنترنت، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، التي استخدمت كمساهمات في تقرير الأمين العام^(٣)،

نظرة تقييمية: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١ - يؤكّد من جديد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانها أن تتيح حولا جديدة لتحديات التنمية؛

٢ - يسلم بأن التراجع الاقتصادي أدى إلى تباطؤ في الاستثمارات، بيد أنه يشير في الوقت نفسه إلى ما تتمتع به قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مرونة وقدرة على المساهمة في تعجيل الانتعاش الاقتصادي العالمي؛

(٢) E/CN.16/2009/CRP.1.

(٣) A/64/64-E/2009/10.

٣ - **يلاحظ** أنه لئن كانت الفجوة الرقمية أخذت تتقلص في بعض المجالات، فإن تحديات عديدة تظل قائمة. إذ لا تزال تفاوتات واسعة قائمة من حيث إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة، وإمكانية النفاذ والقدرة على تحمل التكلفة، سواء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو داخل البلدان والمناطق نفسها، وعلاوة على ذلك، لا تزال تظهر أشكال جديدة من الفجوة الرقمية من حيث المحتوى الرقمي الواسع النطاق والمحلي؛

٤ - **يؤكد** الحاجة إلى سد الفجوة الرقمية وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فهذه الحاجة تشكل تحدياً للبلدان عدة تجدد نفسها مضطرة إلى الاختيار بين العديد من الأهداف المتنافسة في تخطيطها الإنمائي وفي طلب التمويل الإنمائي، في الوقت الذي ليس لديها إلا موارد محدودة؛

٥ - **يلاحظ مع عدم الرضا** أن الإمكانيات الإنمائية التي ينطوي عليها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم تتحول بعد إلى حقيقة ملموسة بالنسبة لغالبية الفقراء، ويشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

٦ - **يسلم أيضا** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنشئ فرصاً وتحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجه البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهيكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وبهيب، في هذا الصدد، بأصحاب المصلحة كافة توفير الموارد الكافية وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً؛

٧ - **يلاحظ** أن جهوداً كثيرة قد بُذلت وتقدماً كبيراً قد أُحرز في عام ٢٠٠٨ في سبيل تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأن كيانات شتى من كيانات منظومة الأمم المتحدة أبلغت عن إنجاز أنشطة عديدة، رغم أن الآلية المعمول بها لتقديم التقارير لم تعكس الأنشطة المتنوعة ذات الصلة التي قامت بها مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية؛

٨ - **يشير** إلى تقارير عدة كيانات من كيانات الأمم المتحدة، مشفوعة بموجزاتها التنفيذية، التي قُدمت بوصفها مساهمات لإعداد التقرير السنوي الذي قدمه الأمين العام إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ونُشر في موقع اللجنة الشبكي وفق ما طلبه المجلس في قراره ٨/٢٠٠٧؛

٩ - يلاحظ عقد مجموعة المناسبات ذات الصلة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات في شكل محسن أطلقت عليه تسمية منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩، ونظمها كل من الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وذلك لتسهيل تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في الوقت الذي يلاحظ فيه أنه بالإمكان زيادة تعزيز مناقشاته بشأن تنفيذ مسارات العمل في إطار متعدد أصحاب المصلحة، وذلك من حيث درجة انفتاح تلك المناقشات ومدى التفاعل فيها وعمقها؛

١٠ - يشير إلى أهمية التنسيق الوثيق فيما بين ميسري مسارات العمل الرئيسيين ومع أمانة اللجنة؛

١١ - يلاحظ نتائج الاجتماع الذي عقده فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، والذي وافق، في جملة أمور، على إجراء عملية تشاور مفتوحة بشأن الآليات المالية على النحو المطلوب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠٨، ويسلط الضوء على الدور الذي يضطلع به الفريق لتيسير تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين، على النحو المطلوب من الأمين العام في الفقرة ١٠٣ من جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات^(٤)؛

١٢ - يهيب بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تقوم بانتظام بإجراء تقييمات لمدى تعميم استفادة الدول من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تقديم التقارير بهذا الشأن لإتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

١٣ - يلاحظ مع الأسف أنه بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عُقدت في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، لا تزال المبادئ التوجيهية المنقحة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلقة بإعداد تقييمات قطرية موحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لا تعبر عن التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للقمة، ولا تتضمن عنصرا يتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ويحث على اتخاذ الإجراءات المنسقة اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ١٠٠ من جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات؛

١٤ - يؤكد من جديد المبادئ المعلنة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات والتي مفادها أن الإنترنت أضحت مرفقا عالميا متاحا للجمهور وينبغي أن تشكل إدارتها مسألة

(٤) انظر الوثيقة A/60/687.

أساسية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. ذلك أنه ينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وأن تتم بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وينبغي أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد، وتيسر النفاذ أمام الجميع، وتكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت، مع مراعاة التعدد اللغوي؛

١٥ - يشير إلى المناقشات التي دارت في منتدى إدارة الإنترنت بوصفه محفلاً مفتوحاً أمام أصحاب مصلحة متعددين بشأن قضايا السياسة العامة ذات الصلة بإدارة الإنترنت التي لاحظها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قام به الرئيس والأمانة والحكومات المستضيفة لمنتدى إدارة الإنترنت، ويتطلع إلى عقد الاجتماع الرابع لمنتدى إدارة الإنترنت في مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

١٦ - يشجع أصحاب المصلحة كافة على المساهمة في المشاورات الجارية على الإنترنت بشأن "مدى الرغبة في استمرار" منتدى إدارة الإنترنت على النحو المتوخى في الفقرة ٧٦ من جدول أعمال تونس، مع مراعاة حالة أصحاب المصلحة في المناطق النامية الذين لا يتمكنون من الوصول إلى الإنترنت، ويحث الأمين العام على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لإجراء مشاورات على نطاق واسع؛

١٧ - يلاحظ أن الفقرة ٨٠ من جدول أعمال تونس تشير إلى إنشاء عمليات بين أصحاب المصلحة المتعددين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

١٨ - يسلم بمساهمة الجمعية العالمية لتوحيد معايير الاتصالات لعام ٢٠٠٨ في سبيل تعزيز التعاون؛

١٩ - يشير إلى الاستنتاج الذي توصل إليه الأمين العام بناءً على تقارير الأداء الواردة من ١٠ منظمات فيما يتصل بإدارة الإنترنت، والذي مفاده أنه على الرغم من أن الجهود المبذولة تختلف في طبيعتها من منظمة إلى أخرى، فإن تقارير الأداء تشير إلى أن هذه المنظمات تعاملت بجدية مع نداء جدول أعمال تونس الداعي إلى تعزيز التعاون، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في سبيل تعزيز التعاون إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بواسطة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

٢٠ - يلاحظ أن بعض المواضيع التي لم تكن في صدارة الاهتمام في المرحلتين الأولى والثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ لا تزال تظهر، من قبيل الإمكانيات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة تغير المناخ، وحماية الخصوصية على شبكة الإنترنت، والتمكين والحماية، ولا سيما الحماية من

أعمال الاستغلال والإساءة على شبكة الإنترنت، للفئات الضعيفة من المجتمع، ولا سيما الأطفال والشباب؛

٢١ - **يلاحظ** أن تزايد انتشار الإنترنت وحده لا يضمن بالضرورة تمتع الجميع بمزايا مجتمع المعلومات، وأن مجتمع المعلومات يتطلب جهوداً وأموالاً تكميلية لجعل الوصول إلى الإنترنت في متناول اليد وتطوير المهارات اللازمة للاستفادة من الخدمات والمعدات، وتطوير المحتوى المحلي؛

٢٢ - **يلاحظ** مساهمة التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

٢٣ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المستضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، للقيام سنوياً بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي باعتباره محفلاً لتعزيز بيئة أعمال تتسم بالحيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي؛

٢٤ - **يهدب** بجميع الدول أن تتخذ خطوات، في بناء مجتمع المعلومات، بغرض تفادي اتخاذ أي تدابير انفرادية والامتناع عن اتخاذها، إذا كانت تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعيق التحقيق التام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة، وتحول دون رعايتهم؛

نظرة مستقبلية

٢٥ - **يشجع** أصحاب المصلحة كافة على مواصلة بذل الجهود لتنفيذ رؤية مؤتمر القمة التي تصبو إلى بلوغ مجتمع للمعلومات محوره الإنسان وسمته الانفتاح ووجهته التنمية، من أجل تعزيز الفرص المتاحة للجميع في مجال التكنولوجيا الرقمية. بما يساعد على سد الفجوة القائمة في تلك التكنولوجيا؛

٢٦ - **يطلب** من أصحاب المصلحة كافة مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تضيق الفجوة الرقمية، خاصة فيما يتعلق بالحصول على تلك التكنولوجيا والقدرة على تحمل تكاليفها، وتوفير الاتصال ذي النطاق العريض، والمحتوى المحلي، والحفاظ على خصوصية البيانات؛

٢٧ - **يشجع** أصحاب المصلحة كافة على مواصلة التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة الشراكات في ذلك المجال سعياً إلى بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، والبحث والتطوير؛

٢٨ - يدرك ما أنجزته الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من أعمال، وتعزيز المؤسسي للشراكة، وإنشاء فريق عامل لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠٨ الذي أقر بما تقوم به الشراكة المعنية بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من عمل لوضع مؤشرات ويوصي بالنظر في إقامة معايير مرجعية ومؤشرات لقياس الأثر وعرضها على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة للمزيد من البحث؛

٢٩ - يلاحظ الجهود المبذولة في تطوير أدوات لتقييم الفجوة الرقمية العالمية، بما في ذلك دليل التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات؛

٣٠ - يشجع أصحاب المصلحة كافة على مواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المواتية للفقراء، ومن ذلك ضرورة إتاحة فرص الوصول إلى سبل الاتصال ذات النطاقات العريضة على مستوى عامة الجماهير، بغية تضيق الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل كل بلد؛

٣١ - يشجع أصحاب المصلحة كافة على زيادة الجهود الرامية إلى إعمال مفهوم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الوارد في المادة ٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

٣٢ - يدعو كذلك أصحاب المصلحة كافة أن يولوا الاهتمام الواجب للتوثيق الرقمي، خدمة لمصلحة الأجيال القادمة، ويثني على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وشركائها لما أنجزوه من أعمال تتعلق بالمكتبة الرقمية العالمية التي افتتحت يوم ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛

٣٣ - يحيط علماً بأهمية الجهود المبذولة للحد من الآثار البيئية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي نفس الوقت، بالإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من الآثار البيئية في قطاعات أخرى؛

٣٤ - يسلم بأهمية مواصلة بذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة المخاوف الأمنية والمتعلقة بالخصوصية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشجع الحكومات على وضع نهج فعالة في هذا الصدد بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين؛

٣٥ - بحث كيانات الأمم المتحدة التي ليست بعد ممن يتعاونون بنشاط في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات من خلال منظومة الأمم المتحدة وفي متابعة ذلك التنفيذ على اتخاذ الخطوات اللازمة والالتزام ببلوغ مجتمع للمعلومات محوره الإنسان وسمته الانفتاح ووجهته التنمية، وعلى تحفيز العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٣٦ - يشجع ميسري مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات على زيادة ما يبذلونه من جهود لإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية التيسير المتعلقة بتنفيذ مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمضي قدما في تعزيز الطابع التفاعلي للعملية؛

٣٧ - يشجع اللجان الإقليمية على مواصلة تبادل أفضل الممارسات فيما بينها من أجل تحسين التنفيذ العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٣٨ - يشجع جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك اللجان الإقليمية، على دعم وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية في البلدان النامية والأقل نموا، مع تشجيع التعاون الدولي، خاصة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة الشراكات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب لتحديد أفضل الممارسات وتبادل الخبرات والموارد؛

٣٩ - يحيط علما بمسار العمل جيم - ٧ للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلق بالصحة الإلكترونية والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة، فضلا عن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩، وهو "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي"؛

٤٠ - يشجع الحكومات على السعي إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ذات الصلة بالصحة بزيادة تنسيق الجهود التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون على الصعيدين الوطني والدولي؛

٤١ - يشجع على وضع أولويات وطنية محددة في مجال الصحة، ورسم سياسة واستراتيجية وطنية للصحة الإلكترونية تجمع بين قطاع الصحة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل صياغة سياسات وخطط للتنفيذ قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الصحة العامة؛

٤٢ - يشجع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها على تنسيق أنشطتها والعمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع مبادئ توجيهية لتبادل البيانات، باعتبار ذلك أمرا ضروريا لنجاح

العمل بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الصحة والهياكل الأساسية التي تستند إليها تلك التكنولوجيا؛

٤٣ - يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لدعم استعراض وتقييم عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما يتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٤٤ - يوصي بتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الاقتصادي باعتبارها محركا للنمو والتنمية المستدامة، ويشجع أصحاب المصلحة كافة على مواصلة المشاركة في الشراكات التي تركز على العنصر البشري باعتبارها وسيلة فعالة للمضي قدما؛

٤٥ - يشجع التعاون بين ميسري مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات والمشرفين على تلك المسارات فيما يتعلق بمسار العمل جيم - ٣، فرص الحصول على المعلومات والمعرفة، ومسار العمل جيم - ٧، العلوم الإلكترونية، ومسار العمل جيم - ٧، الصحة الإلكترونية، من جهة، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في سياق ولايتها التقليدية، من جهة أخرى؛

٤٦ - يطلب إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقوم، خلال دورتها ١٣ التي تُعقد في منتصف المدة قبل الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٥، بتنظيم مناقشة موضوعية بشأن التقدم المحرز على مدى خمس سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك النظر في طرائق تنفيذ النتائج ومتابعتها، ويدعو جميع الميسرين وأصحاب المصلحة إلى مراعاة ذلك عند المشاركة في تلك الدورة؛

٤٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، بواسطة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، موجزا تنفيذيا عن تنفيذ كل وكالة وبرنامج من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها لنتائج القمة؛

٤٨ - يبحث جميع هيئات الأمم المتحدة على المساهمة في الموجز التنفيذي المشار إليه في الفقرة ٤٧ أعلاه، وذلك ببيان المقررات والقرارات التي اتخذتها أجهزتها وخططها وأنشطتها ذات الصلة؛

٤٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة سنويا تقريرا عن تنفيذ التوصيات الواردة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

مشروع القرار الثاني

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى مقرره ٢٠٠٨/٢١٩ الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن المواضيع ذات الأولوية التي تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والتي يجري تناولها خلال فترة السنتين الحالية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي شددت على دور العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفه ذو أهمية حيوية في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، وإذ يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها، ولا سيما دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، فرادى ومجموعة، للاستفادة من التكنولوجيات الزراعية الجديدة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال وسائل مستدامة من الناحية البيئية^(٥)،

وإذ يشير إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ يرحب بعمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن الموضوعين الفنيين "السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين" و "تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجال التعليم والبحوث"،

وإذ يعترف بالدور الحاسم للابتكار في الحفاظ على القدرة الوطنية على التنافس في الاقتصاد العالمي،

وإذ يحيط علماً بنتائج اجتماع الفريق التابع للجنة الذي ينعقد بين الدورات والذي عقد في سانتياغو، شيلي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وبالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد^(٢)،

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرات ٢٠-٢٦.

(٥) قرار الجمعية العامة ٦٠/١ الفقرة ٦٠.

وإذ يحيط علما بتقارير الأمين العام المقدمة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ يرحب بتنقيح اختصاصات فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات لغرض توسيع ولايته لتشمل العلم والتكنولوجيا عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ومقرر اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج^(٦) الذي اتخذته في دورتها ١٧، المعقودة في يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩،

وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام لدوره في المساعدة على إكمال التقارير الآتية الذكر في الوقت المناسب،

وإذ يلاحظ أنه رغم وجود توافق واسع في الآراء بأن الابتكارات التكنولوجية تشكل محركا ومصدرا حيويا للنمو الاقتصادي المستدام في الألفية الجديدة، فإن الكثير من البلدان النامية لم تستفد حتى الآن من إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يشدد على أهمية توفير التعليم للجميع بوصفه شرطا مسبقا لتطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يؤكد مجددا أن تدريب المواهب العلمية، والتكنولوجية، والهندسية، والاحتفاظ بها، وآليات تمويل البحوث، والاستغلال التجاري للمعارف العلمية، وإقامة الشراكات الاستراتيجية لأغراض نقل التكنولوجيا، واستراتيجيات التمويل المبتكرة، والثقافة المواتية للابتكار يمكن أن تضطلع بأدوار حاسمة في تسخير المعارف العلمية والتكنولوجية لأغراض التنمية،

وإذ يعترف بالدور الذي يمكن للعلم، والتكنولوجيا والهندسة أن تضطلع به لوضع حلول للمشاكل التي تواجه العالم حاليا بما فيها تغير المناخ، وأزميتي الغذاء والطاقة، وأن معظم المعارف التي تحتاجها البلدان للتصدي لأكثر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية إلحاحا متوفرة بالفعل،

وإذ يعرب عن تقديره للأونكتاد لما يوليه من اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأفريقية في مجال العلم والتكنولوجيا لتحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر عن طريق الاضطلاع باستعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لكل من أنغولا، وغانا، وليسوتو وموريتانيا، وتنظيم دورات تدريبية،

(٦) UNGIS-4-Doc-5.

١ - يدعو الأمين العام إلى البدء في عملية وضع دليل وإتاحته لموظفي الأمم المتحدة لإعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وللتقييمات القطرية الموحدة، ولأصحاب المصلحة المعنيين لإعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وتحديد الفرص التي يمكن أن يتيحها العلم والتكنولوجيا والابتكار على المستوى القطري من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

٢ - يقرر تقديم التوصيات التالية لتنظر فيها الحكومات الوطنية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والأونكتاد:

(أ) تُشجّع الحكومات على مراعاة نتائج اللجنة واتخاذ الإجراءات التالية:

١' إدماج تعزيز العلم والتكنولوجيا والاستثمار فيهما في خططها الإنمائية الوطنية؛

٢' وضع سياسات وبرامج وتنفيذها من أجل ما يلي:

أ - تعزيز التعليم والإرشاد في مجال العلوم والرياضيات في المدارس الابتدائية والثانوية؛

ب - توسيع فرص التعليم والبحث في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة لمواطنيها، لا سيما النساء، وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا المستجدة من قبيل التكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا النانوية، حسب الاقتضاء؛

ج - توفير ظروف العمل الملائمة، حيثما أمكن، لمواهبها العلمية والتكنولوجية والهندسية، ولا سيما الخريجين الجدد والنساء، من أجل منع نزوح الأدمغة؛

د - تطوير آليات، بما فيها حلول مبتكرة من أجل توسيع نطاق إمداد المناطق الريفية بالطاقة الكهربائية، وتوفير إمكانية الاتصال عبر قنوات النطاق العريض للمجتمعات المحلية الفقيرة في المناطق الريفية التي لا يغطيها الاستثمار الذي يوجهه السوق لضمان حصول النساء، والشباب، وفقراء المناطق الريفية وغيرهم من المجموعات المهمشة في جميع البلدان على المعارف المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والهندسة؛

هـ - تشجيع البحث والتطوير في الميادين العلمية والتكنولوجية والهندسية التي تدعم، في جملة أمور، إنتاج الأغذية على مستوى القواعد الشعبية وأنشطة الأعمال الحرة لسكان المناطق الريفية؛

و - تعزيز الروابط، حسب الاقتضاء، بين القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المالية لأغراض الاستغلال التجاري للبحث والتطوير وتوفير الحوافز لذلك عن طريق تشجيع الاشتغال بالعمل الحر، وزيادة التمويل برؤوس أموال المجازفة، وإقامة مجمعات ومراكز رعاية التكنولوجيا، وزيادة التعاون الدولي؛

ز - زيادة عدد الباحثين العاملين على أساس التفرغ في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة؛

٣' وضع استراتيجيات تمويل مبتكرة وهيكل تعويضات وجوائز في المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتوفير حوافز للمواهب العلمية والتكنولوجية للبقاء في بلدانهم وتشجيع البحث الموجه نحو التصدي لتحديات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

٤' إقامة شراكات تقوم على الاحتياجات، بحيث تتعاون البلدان وقطاعاتها الخاصة على البحث والتطوير، بما في ذلك الاستغلال التجاري لنتائج البحث للتصدي لتحديات التنمية المماثلة، ولا سيما تلك المتصلة بمجالات الصحة، والزراعة، وحفظ الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام والإدارة البيئية، والطاقة، والحراجة وآثار تغير المناخ؛

٥' بناء ثقافة الابتكار والاشتغال بالعمل الحر، ودعم تنمية القدرات التكنولوجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع مجمعات التكنولوجيات الواعدة؛

٦' بدء حملة للتوعية بأهمية الابتكار في تحقيق الثروة والرفاه الوطني عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية والجوائز المغرية؛

٧' التأكيد مجدداً على الدور الهام الذي تضطلع به المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مكاملة للمصادر الأخرى لتمويل التنمية، والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دولياً والمتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل المساهمة في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لبناء قدراتها المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا؛

٨' اتخاذ قرارات مدروسة لإيجاد التوازن بين الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتقييم مزايا وعيوب شراء التكنولوجيات أو الحصول على رخصتها، مقارنة بإنتاجها محليا؛

٩' تركيز الجهود الوطنية، عند مواجهة مستوى متدني بصفة عامة من القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، على بناء قدرات محلية وتعزيزها في المجالات العلمية، والتكنولوجية، والمهنية، والهندسية، لاختيار واستغلال مصادر المعرفة الحالية، من أجل إيجاد فرص العمل، وتوليد الثروة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تُشجّع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على ما يلي:

١' الاضطلاع بدور رائد في الابتكار والتخطيط الموجه نحو الابتكار، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لإدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية عن طريق إتاحة محفل للبلدان النامية، والمجتمع الدولي، ومجتمع البحث في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وغير ذلك من الأطراف المهتمة من أجل القيام بما يلي:

أ - تقاسم الأدلة المثبتة بالتجربة والمتاحة بشأن كسب التكنولوجيا وآثار السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتحليلها؛

ب - تحديد الثغرات الهامة في فهم "نظام الابتكار" التي يمكن أن يكون مجتمع البحث في مجال السياسات قادرا على معالجتها بصورة مفيدة؛

ج - إتاحة محفل لتقاسم أفضل الممارسات والمعلومات بشأن التكنولوجيات الجديدة وآليات التمويل، والتدابير التنظيمية من أجل توفير قنوات الاتصال ذات النطاق العريض في المجتمعات المحلية لكل منها؛ فضلا عن نطاق استراتيجيات وتكنولوجيات الوصول إلى خدمات الإنترنت لتكملة الوصول إلى الإنترنت عريضة النطاق ودعم جميع مستويات الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية في كل بلد، مع التركيز على الوصول إلى النساء والسكان في المناطق الريفية؛

٢' **تقصي** إمكانية تنظيم شبكة تعاونية تقوم على الإنترنت في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بالاقتران مع الأونكتاد، واللجان الاقتصادية الإقليمية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة الملائمين. ويمكن لتلك الشبكة أن تعزز التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي عن طريق جمع المعلومات المتعلقة ببناء قدرات العلم والتكنولوجيا والهندسة في مجالات التعليم، والبحث والابتكار، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وآفاق الاستغلال التجاري للمنتجات القائمة على المعرفة، وفرص التعاون والمشاريع المشتركة والمسائل ذات الصلة. ويمكن أيضا لتلك الشبكة أن تكون بمثابة مستودع للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي يمكن أن تشجع على زيادة استخدام الإنترنت من جانب جميع أصحاب المصلحة المهتمين؛

(ج) يُشجّع الأونكتاد على القيام بما يلي:

١' التأكيد مجددا على ولايته فيما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والتركيز أكثر على دور الابتكار في ولايته؛

٢' تحسين التعاون الحالي بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع اليونسكو، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، ومع غيرها من أصحاب المصلحة الملائمين، بما يشمل البنك الدولي؛

٣' الاستمرار في توفير خبراته الفنية ومهاراته التحليلية في مجال إجراء استعراضات لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بتنظيم دورات تدريبية للبلدان الأفريقية خاصة، بهدف تقديم توصيات في مجال السياسات وخطط عمل مقترحة تستند إلى المعلومات لمساعدة البلدان النامية في التصدي لاحتياجاتها وظروفها الخاصة بها؛

٤' إقامة مركز لتبادل المعلومات بشأن تحديات التنمية المشتركة التي يمكن معالجتها من خلال المسائل العلمية والتكنولوجية والمتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. بما فيها التمويل والتنظيم، وجمع ممثلي البلدان النامية من ذوي الاهتمامات المتماثلة على صعيد واحد لاستكشاف سبل عملية للاشتراك في إيجاد الحلول وتنفيذها سويا؛

٥' التعاون مع البلدان الأقل نمواً لتهيئة الظروف التي تجعلها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٦' وضع برنامج تدريبي لتقاسم أفضل الممارسات بشأن بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية باستخدام موارد خارجة عن الميزانية؛

٧' مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في جهودها لبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق التدريب وحلقات العمل، ولا سيما في مجالات التكنولوجيا الأحيائية وأمن الإنترنت، ودعوة المانحين لدعم شبكة مراكز الامتياز، التي تدعمها حالياً حكومة إيطاليا، وتوسيع نطاقها لتشمل أقاليم أخرى.

باء - مشروع مقرر يوصي المجلس باعتماده

٢ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الثانية عشرة وجدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الثالثة عشرة للجنة*،

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الثانية عشرة^(٧)؛

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الثالثة عشرة للجنة، على النحو المبين أدناه.

جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الثالثة عشرة للجنة

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

* للاطلاع على المناقشات، انظر الفصل السادس.

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ١١ (E/2009/31).

- ٢ - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الوثائق

تقرير الأمين العام

- ٣ - المواضيع ذات الأولوية:

(أ) تحسين وتحديد آليات التمويل القائمة؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) التكنولوجيات الجديدة والمستجدة

الوثائق

تقرير الأمين العام

- ٤ - تقديم تقارير عن الاستعراضات التي أجريت للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.
- ٥ - تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الثانية عشرة للجنة والتقدم المحرز بشأنها.
- ٦ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الرابعة عشرة للجنة.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الرابعة عشرة للجنة.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة.

الفصل الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي

١ - نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول الأعمال في جلساتها من ١ إلى ٤، وخلصتها ٧ و ٨ التي عقدت أيام ٢٥، و ٢٦، و ٢٨، و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وعرضت عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/64/4-E/2009/10)؛

(ب) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن اجتماع الفريق الذي ينعقد ما بين دورات التابع للجنة، الذي عقد في سانتياغو، شيلي، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. (E/CN.16/2009/CRP.1).

٢ - وفي الجلسة ٢، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، عرض رئيس أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/64/64-E/2009/10.

اجتماع المائدة المستديرة المعقود على مستوى الوزراء بشأن متابعة وتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

٣ - في الجلسة ٢، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة على مستوى الوزراء "لمتابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات"، أداره أرت ريللي، كبير مديري السياسات التكنولوجية الاستراتيجية في شركة سيسكو سيستمز (Cisco Systems) وممثل غرفة التجارة الدولية.

٤ - وأعقب ذلك حوار تفاعلي شارك فيه الممثلون التالية أسماؤهم: أوجينيا فلورس، وزيرة العلم والتكنولوجيا في كوستاريكا؛ داتوك مكسيموس أونكييلي، الوزير الاتحادي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في ماليزيا؛ بيدروس. تيتا، نائب وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، أنغولا؛ باسم روسان، وزير تقنية المعلومات والاتصالات في الأردن؛ كواكو أوفوسو - أداركوا، المدير الأعلى، بوزارة الاتصالات في غانا؛ الحاج قلاعي، وزير تكنولوجيات الاتصال في تونس؛ رشاد نبيف، رئيس دائرة التحليلات المالية والاقتصادية في أذربيجان؛ فورتوناتو ديلا بينيا، وكيل وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين.

- ٥ - وفي الجلسة ٢ أيضا، أدلى ببيانات كل من نائب أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات وممثل أمانة منتدى إدارة الإنترنت.
- ٦ - كما أدلى ببيانات ممثلو كل من فرنسا، وجمهورية إيران الإسلامية، وسويسرا، والبرازيل، وكوبا، والنمسا، وجنوب أفريقيا، فضلا عن مراقبين عن كل من هندوراس، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومصر.
- ٧ - وأدلى ببيان أيضا المنسق التنفيذي للتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية.
- ٨ - وأدلى بملاحظات ختامية نائب أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات.
- ٩ - وفي الجلسة ٣، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو، عقدت اللجنة حلقة نقاش مشتركة بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والاتحاد الدولي للاتصالات والتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية بشأن موضوع عنوانه "تسخير تكنولوجيا الهاتف المحمول والأدوات التي تحقق التقارب والتواصل الاجتماعي لخدمة التنمية والقضاء على الفقر"، واستمعت إلى بيان استهلاقي من الرئيس.
- ١٠ - وأدلى ببيان أيضا كل من نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، ونائب رئيس التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية.
- ١١ - وأدارت حلقة النقاش عائشة حسن كبيرة مديري السياسات المتعلقة بالأعمال التجارية الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية، والمسؤولة التنفيذية عن السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غرفة التجارة الدولية.
- ١٢ - وأدلى ببيانات كل من بيرجو لانسييرو، منسق سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/مجمع المعلومات في وزارة الشؤون الخارجية، الاتحاد من أجل الشؤون العالمية العامة بفنلندا، وسانجاي كول، نائب الرئيس، قسم الحلول المتعددة الوسائط في شركة إريكسون؛ وهولين جاو، نائب أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات؛ ورامون جارسا، المسؤول التنفيذي الأول في مؤسسة انديجو برينميديا، بالمكسيك؛ فؤاد باجوا، مؤسسة جيري مورجان، في باكستان؛ غابرييل غوتي، نائبة الرئيس الأقدم للشؤون العامة في شركة الكاتل - لوسنت، وكمال قادر، المسؤول التنفيذي الأول والمؤسس في شركة سيلبازار، بينغلاديش.
- ١٣ - وكان من المتحدثين الرئيسيين أرت ريللي، كبير مديري السياسات التكنولوجية الاستراتيجية، في شركة سيسكو سيستمز، وآلان غرينبيرغ، خبير استشاري، كندا.

١٤ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من فنلندا وغانا وفرنسا وجنوب أفريقيا وماليزيا وإسرائيل، فضلا عن المراقب عن كندا.

١٥ - وأدلى ببيانات أيضا الممثلون التالية أسماءهم عن المجتمع المدني: المعهد الوطني العالي للتقنيات المتقدمة والمنظمة الدولية المشتركة بين الأديان.

١٦ - وفي الجلسة ٤، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو، عقدت اللجنة حلقة نقاش مشتركة بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات والتحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية بشأن موضوع "الابتكار في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي".

١٧ - وأدار حلقة النقاش الدكتور مايكل سانت لويس، كبير أخصائي علوم الصحة العالمية، في مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها.

١٨ - وأدلى ببيانات كل من الدكتور توفيق بن أحمد خوجة، المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة، في دول مجلس التعاون بالرياض، المملكة العربية السعودية؛ والدكتورة ريم بن عيسى، جمعية الأمهات التونسيات؛ والدكتور رامش كريشنا مورثي، مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها؛ والدكتورة باتريشيا ميكائيل مستشارة الصحة والتطبيب من بعد، مشروع قرى الألفية؛ وسايافي غنومو، شبكة نازونكي الطبية العالمية؛ وكلير ثويتس، رئيسة الشراكة بين مؤسسة الأمم المتحدة ومؤسسة فودافون؛ وهاجو فان بيجيما، الشريك المؤسس، في مؤسسة الرسائل النصية من أجل التغيير؛ والدكتور نجيب محمد الشوربجي، منظمة الصحة العالمية؛ والدكتور شارل غاردنر، منسق المنتدى العالمي للبحوث الصحية؛ و ب . هاكسون، شركة إريكسون آي . بي.

١٩ - و كان من المتحدثين الرئيسيين دنيس غيلهولي، المستشار الرئيسي، في مكتب الأمم المتحدة للشراكات؛ والمدير التنفيذي لمبادرة الصحة الرقمية، وبيير باولو سابوريتو، رئيس، مرصد الاتصال الثقافي والسمعي والبصري.

٢٠ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من باكستان، وعمان، والفلبين، وغانا.

٢١ - وأدلت ببيانات أيضا الجهات التالية الممثلة للمجتمع المدني: المعهد الوطني العالي للتقنيات المتقدمة ومنظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأنه، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠٠٨، سيحال موجز الرئيس عن حلقة النقاش إلى الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيعقد في تموز/يوليه، بوصف الموجز من مدخلات

الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩ بشأن موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي". (انظر المرفق الأول).

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

٢٣ - في الجلسة ٧، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، قدم ممثل السلفادور، بالنيابة أيضا عن كل من البرتغال وسويسرا وفرنسا وفنلندا، مشروع اقتراح عن تقييم التقدم فيما يتعلق بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، عمم باللغة الإنكليزية فقط.

٢٤ - وفي الجلسة ٩، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو، عُرض على اللجنة مشروع نص، مقدم من الرئيس، خوان إدواردو إيغورين (شيلي)، عمم باللغة الإنكليزية فقط.

٢٥ - وأدلى ممثل السلفادور ببيان عن نتائج المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع النص.

٢٦ - وعقب بيانات أدلى بها ممثلا كل من البرازيل والجمهورية الدومينيكية، اعتمدت اللجنة مشروع النص وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

٢٧ - وأدلى ممثل تونس ببيان.

الفصل الثالث

المواضيع ذات الأولوية:

- (أ) السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين
- (ب) العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث
- (ج) تقديم تقارير عن الاستعراضات التي أجريت للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

١ - نظرت اللجنة، في جلساتها ١ و ٥ إلى ٨، المعقودة أيام ٢٥ و ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، في البند ٣ من جدول الأعمال، وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين (E/CN.16/2009/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث (E/CN.16/2009/3)؛

(ج) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن اجتماع الفريق الذي ينعقد ما بين الدورات والتابع للجنة، المعقود في سانتياجو، شيلي، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (E/CN.16/2009/CRP.1).

٢ - وفي الجلسة ٥، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، أدلى ممثل الأونكتاد ببيان استهلاقي، بموجب البند ٣ (ب) من جدول الأعمال.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل البنك الدولي ببيان.

٤ - وفي الجلسة ٧، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو، نظرت اللجنة في البند ٣ (أ) من جدول الأعمال، واستمعت إلى عرض من ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

اجتماع المائدة المستديرة المعقود على مستوى الوزراء عن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر

٥ - في الجلسة ١، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، وبموجب البند ٣ (ب) من جدول الأعمال، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة على مستوى الوزراء عن "دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر"، أداره برتران دي لا شاييل، المبعوث الخاص لمجتمع المعلومات، بوزارة الخارجية والعلاقات الأوروبية في فرنسا.

٦ - وأعقب ذلك حوار تفاعلي شارك فيه المتحدثون التالية أسماؤهم: فورتوناتو ديلا بينيا، وكيل وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين؛ وإدوارد ك. أومان بواماه، نائب وزير البيئة والعلم والتكنولوجيا في غانا؛ والدكتور ماكسيموس ج. أونكييلي، الوزير الاتحادي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في ماليزيا؛ ومحمد عزام خان سواتي، وزير العلم والتكنولوجيا في باكستان؛ ويحيى بن سعود السليمي وزير التربية والتعليم في عمان؛ وأوجينيا فلورس وزيرة العلم والتكنولوجيا في كوستاريكا؛ وتيسا فيتارانا وزير العلم والتكنولوجيا في سريلانكا؛ والطبيب إدريس عيسى أمين عام وزارة العلوم والثقافة في السودان؛ وديريك هانيكوم، نائب وزير العلم والتكنولوجيا في جنوب أفريقيا.

٧ - وأدلى ممثل السلفادور ببيان.

٨ - وفي الجلسة نفسها، قدم داتوك ماكسيموس أونكييلي، الوزير الاتحادي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في ماليزيا (نائب الرئيس) عرضاً لنتائج المؤتمر الدولي المعني بالأمن الغذائي العالمي: دور العلم والتكنولوجيا، المعقود في كوتا كينبالو في صباح ماليزيا، يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (E/CN.16/2009/CRP.2).

٩ - وأدلى نائب الأمين العام بالنيابة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بملاحظات ختامية.

١٠ - وفي الجلسة ٥، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، وبموجب البندين ٣ (ب) و ٣ (ج) من جدول الأعمال، قدم عروضاً كل من وزير العلم والتكنولوجيا في سريلانكا؛ ونائب وزير البيئة والعلم والتكنولوجيا في غانا؛ ووزير الاتصالات والعلم والتكنولوجيا في ليسوتو.

١١ - وأدلى بيانات ممثلو كل من كوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية وغانا وجنوب أفريقيا والجمهورية الدومينيكية والهند.

١٢ - وأدلى ببيان أيضاً ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٣ - وفي الجلسة ٦، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، قدم عروضاً كل من نائب أمين المجلس التنفيذي لأبوظبي، الإمارات العربية المتحدة؛ ورئيس شركة سيربرو، البرازيل؛ وكبير نواب

الوزير، وزارة العلوم والتكنولوجيا، العراق؛ ومدير المديرية العامة للتعليم والتدريب، عمان؛ والمدير الأعلى للعلاقات الدولية، إدارة العلم والتكنولوجيا، جنوب أفريقيا.

١٤ - وفي الجلسة نفسها، قدم ممثل البنك الدولي عرضاً عن المنتدى العالمي الثاني للبنك الدولي المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٥ - وأدلى ببيانات ممثلاً كل من الفلبين والنمسا فضلاً عن مراقبين عن كل من أنغولا ورواندا والجزائر.

١٦ - وأدلى بيان أيضاً ممثل منظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير.

١٧ - وفي الجلسة ٧، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو، قدم عرض من كبير المستشارين، في شركة غرينبيرغ آي سي سي سيرفيس.

١٨ - وأعقب ذلك حوار تفاعلي، شارك فيه ممثلو كل من فرنسا والبرتغال وجنوب أفريقيا وغانا والهند فضلاً عن ممثل منظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير.

١٩ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من كوبا والولايات المتحدة الأمريكية وسريلانكا فضلاً عن مراقبين عن كل من الجزائر والمغرب ورواندا.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٠ - في الجلسة ٧، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، عرض ممثل سريلانكا مشروع مقترح عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، عمم باللغة الإنكليزية فقط.

٢١ - وفي الجلسة ٨، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو، عرض على اللجنة مشروع نص، مقدم من الرئيس، خوان إدواردو إيغورون (شيلي)، عمم باللغة الإنكليزية فقط.

٢٢ - وأدلى ممثل سري لانكا ببيان عن نتائج المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع النص.

٢٣ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وإريتريا والهند والبرازيل وليسوتو والجمهورية الدومينيكية والأرجنتين وكوبا وسريلانكا فضلاً عن المراقب عن الجزائر.

٢٤ - وعقب البيان الذي أدلى به ممثل إريتريا، اعتمدت اللجنة مشروع النص (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

٢٥ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من الأرجنتين وإريتريا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن المراقبين عن مصر والجمهورية التشيكية (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

٢٦ - وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو كل من غرفة التجارة الدولية ورابطة الاتصالات التقديمية ومنظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير.

الفصل الرابع

تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الحادية عشرة للجنة والتقدم المحرز بشأنها

- ١ - في الجلسة ٧، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها.
- ٢ - وفي الجلسة نفسها استمعت اللجنة إلى بيان استهلاكي من ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- ٣ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من السودان وسلوفاكيا والجمهورية الدومينيكية وغانا، فضلا عن المراقب عن الجزائر.
- ٤ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجتمع المدني التالية أسماؤهم: الرابطة التونسية لتطوير التكنولوجيا الرقمية والموارد البشرية، ومركز التجارة الدولية من أجل التنمية، ومختبر تنمية المعلومات العلمية.

الفصل الخامس

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثالثة عشرة للجنة

في الجلسة ٩، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها وانتخبت بالتركية أعضاء المكتب التالية أسماءهم لدورتها الثالثة عشرة:

الرئيس:

فريدريك رييل (سويسرا)

نواب الرئيس:

ستيفان مورافيك (سلوفاكيا)

إدوارد ك. أومان بواما (غانا)

ميغيل أنخل ألكين كاسترو (السلفادور)

سرفاغيا كاتيار (الهند)

الفصل السادس

جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثالثة عشرة للجنة

- ١ - في الجلسة ٩، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها. وعرضت عليها ورقة غير رسمية تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة عشرة.
- ٢ - وفي الجلسة نفسها، وعقب بيانات أدلى بها ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا وسريلانكا، اعتمدت اللجنة مشروع مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها الثالثة عشرة، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الثالث، الفرع باء).
- ٣ - وأدلى المراقب عن رواندا ببيان.

الفصل السابع

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية عشرة

- ١ - في الجلسة ٩، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو، قدم نائب الرئيس ومقرر اللجنة مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية عشرة (E/CN.16/2009/L.1).
- ٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن أعمال دورتها الثانية عشرة وعهدت إلى المقرر باستكمالها.

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها الثانية عشرة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وعقدت اللجنة تسع جلسات (من ١ إلى ٩).

٢ - وافتتح الدورة الرئيس، خوان إدواردو إيغورون (شيلي)، الذي أدلى أيضا ببيان.

٣ - وفي الجلسة ١ أيضا، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، خاطب اللجنة أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٤ - وفي الجلسة نفسها، خاطب اللجنة الأشخاص التالية أسماؤهم: الدكتور حمدون توري، أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات؛ وطلال أبو غزالة، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لمجموعة طلال أبو غزالة، ويورغ فريدن، المدير العام المساعد للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون؛ وأنرييت استرهيسن، المديرية التنفيذية، لرابطة الاتصالات التقديمية.

باء - الحضور

٥ - حضر الدورة ممثلو ٤٢ دولة عضوا باللجنة. وحضر أيضا مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وممثلون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، فضلا عن ممثلين عن المجتمع المدني وكيانات تجارية. وترد قائمة بأسماء المشاركين في الدورة في الوثيقة E/CN.16/2009/INF/1.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦ - انتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها العاشرة من دورتها الحادية عشرة، المعقودة يوم ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها الثانية عشرة:

الرئيس:

خوان إدواردو إيغورون

نواب الرئيس:

يرجو لانسيبورو (فنلندا)

ماكيموس ج. أونغكيلى (ماليزيا)

ستيفن مورافيك (سلوفاكيا)

الطيب إدريس عيسى (السودان)

- ٧ - وفي الجلسة المعقودة يوم ٢٥ أيار/مايو، عينت اللجنة السيد يرجو لانسيورو (فنلندا)، إضافة إلى عمله كنائب للرئيس، ليؤدي مهام مقرر الدورة الثانية عشرة للجنة.

دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٨ - في الجلسة ١، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة جدول أعمالها المؤقت وأقرت تنظيم أعمالها، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.16/2009/1. وفيما يلي جدول الأعمال:

- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٢ - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٣ - المواضيع ذات الأولوية:
 - (أ) السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين؛
 - (ب) العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث؛
 - (ج) تقديم تقارير عن استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- ٤ - تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الحادية عشرة للجنة، والتقدم المحرز بشأنها.
- ٥ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثالثة عشرة للجنة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة، والوثائق.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية عشرة.

المرفق الأول

موجز الرئيس حلقة النقاش بشأن "تحقيق الابتكار في الصحة العامة في العالم" كأحد المدخلات للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩ عن موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي"

١ - نظمت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات والتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية فريقا مشتركا عقد في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، في إطار الدورة الثانية عشرة للجنة. وتوصل المشاركون إلى أن الابتكار أصبح أهم مما كان في أي وقت مضى في توفير الصحة العامة، نظرا للتحديات الهائلة التي تواجه الصحة العامة. فالابتكار في توفير الصحة العامة ضروري لكي تصبح الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الصحة ممكنة التحقيق بحلول عام ٢٠١٥، وهي في الوقت الحاضر متأخرة كثيرا عن الهدف، وذلك بصفة عامة عن طريق جعل الحلول القائمة متاحة على نحو أوسع نطاقا وبتكلفة أقل. وتوفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فرصا عظيمة لتحسين توفير الخدمات الصحية عن طريق خدمات الصحة بالهواتف النقالة والصحة الإلكترونية.

٢ - وقدم المتحدث الرئيسي عرضا دقيقا للتحديات التي تواجه الصحة العامة، والقضايا الرئيسية في مجال تحسين الابتكار في توفير الصحة العامة. وتتعلق التحديات الخطيرة التي تواجه توفير الصحة العامة على نحو ملائم بتصاعد تكاليف الرعاية الصحية، والهياكل الأساسية للرعاية الصحية، وتمويل النظام الصحي، والنقص في القوة العاملة بالخدمات الصحية، وضمان توافر القيادة في الرعاية الصحية. وتشمل بعض العقبات الكبرى الفوارق الاجتماعية في مجال الصحة وفي إمكانية الوصول إلى الخدمات، والتحديات المفروضة على الصحة نتيجة للسياسات والبيئة والأمن الغذائي، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وجائحة الإنفلونزا. وتمثل تلك القضايا تحديا عالميا نظرا للسهولة التي يمكن بها انتشار الأمراض على الصعيد العالمي. ويجب أن تركز الابتكارات في مجال الصحة العامة على الوقاية ومعالجة الأمراض المزمنة وإمكانية الحصول على الأدوية الأساسية، وفي ذات الوقت تحسين ملاءمتها من حيث التكلفة وتحسين استخدامها الصحيح. واعتمدت جمعية الصحة العالمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية الاستراتيجية العالمية والأجزاء المتفق عليها من خطة العمل

المتعلقة بها في مجال الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية في أيار/مايو ٢٠٠٨. بيد أن الاستراتيجية تحتاج إلى أن تقوم الدول الأعضاء بوضعها موضع التنفيذ ودعمها. ويميل الابتكار في تطوير الأدوية حاليا بصورة غير متناسبة نحو إيجاد حلول للمشاكل الطبية التي تصيب نسبة ضئيلة من مجموع السكان، بدلا من الأمراض التي تنتشر في البلدان الفقيرة وبين الفقراء. ولتحقيق أقصى قدر من الأثر الاجتماعي، يجب أن يكون نشاط البحث والتطوير في مجال الصحة مدفوعا باحتياجات الجمهور العام. كما أن استعادة الإيرادات عن طريق أسعار الأدوية المرتفعة ساهمت أيضا في عرقلة الحصول عليها بشدة، وخفضت توافر بعض الأدوية المهمة.

٣ - وتوجد أيضا قضايا مهمة فيما يخص إمكانية الحصول على نتائج البحوث الطبية، وتحسين إدارة المعلومات الطبية عن طريق برامج تكنولوجيا المعلومات الصحية. ويمكن تحقيق تحسينات في توفير الصحة العامة عن طريق زيادة الدعم لإنتاج المعرفة ونقلها وتلقيها واستخدامها في مجال الصحة من خلال تحسين التمويل، والدعم الوظيفي القوي لمقدمي الخدمات والباحثين في مجال الصحة، وتحسين فرص الحصول على المعلومات عن طريق الشبكات، وتحسين استيعاب الابتكارات في مجال تقديم الخدمات الصحية، ومكافأة إنتاج المعرفة المبتكر من خلال جوائز الابتكار في مجال الصحة، وتعزيز البنية الأكاديمية لعلوم الصحة العامة، والترويج لحوار أكثر استنارة حول الصحة العامة.

٤ - وأشار بعض المتكلمين إلى أن الصحة الإلكترونية وخدمات الصحة بالهواتف النقالة والتطبيب عن بعد تنطوي على إمكانية تحسين المشاكل التي تبدو مستعصية في توفير الرعاية الصحية، مثل محدودية الوصول إلى الرعاية وعدم انتظام جودتها، وكذلك تلك المشاكل التي تعزى إلى التكلفة. وقد أوجدت هذه التطبيقات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير الرعاية الصحية سبلا للتشخيص الطبي وتقديم الرعاية للمريض بدون اتصال مباشر بين مقدمي الخدمات والمرضى. وعلى سبيل المثال، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إدارة بيانات المرضى والتشاور عن بعد، لا سيما في المناطق النائية والتي تعوزها الخدمات في البلدان النامية، قد ذُكرت بوصفها من بين المساهمات الكبيرة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير الصحة العامة. وأثار عدد من المتكلمين تساؤلات عن أنواع العلاقات الممكنة بين ممارسي الطب التقليدي والأطباء والمرضى في المناطق النائية من البلدان النامية، حيث قد يكون الوصول إلى الأطباء والمرضى عسيرا ومرتفع التكلفة بالنسبة للفقراء. وأشار أحد المتكلمين إلى أن المعارف التقليدية المحلية ومشاركة المجتمع المحلي تتسم بالأهمية في توفير الصحة العامة. والواقع أن

مضمون تقديم الخدمات الصحية الأساسية هو المسألة المهمة؛ في حين أن آلية توفيرها تحتل أهمية ثانوية تماما.

٥ - وجادل أحد المتكلمين بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تستخدم في مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا ورعاية الأم والطفل من خلال نشر المعلومات والتوعية. وقال المتكلم إن مواقع الإنترنت والهواتف النقالة كانت فعالة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذكر أمثلة على أنها استخدمت بنجاح في تونس. وقدم متكلم آخر بعض الأمثلة التي استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها للتأثير على الصحة العامة في المناطق النائية في البلدان الأفريقية. وتشمل الأمثلة استخدام أرقام الهواتف المجانية، وجمع البيانات وإنشاء مجموعات الدعم لمعالجة قضايا الرعاية الصحية.

٦ - ولاحظ بعض المشاركين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها لا تكفي لتعزيز تقديم الرعاية الصحية الكافية، وأنه ما زالت هناك تحديات في توفير الرعاية الصحية الأولية، مثل تدريب مقدمي الرعاية الصحية، وهجرة المهنيين العاملين في مجال الصحة، ونقص الأدوية الأساسية والوصول إلى تكنولوجيات الخدمات الصحية مثل التصوير بالرنين المغناطيسي، والتشخيص والوقاية البسيطين.

٧ - وشدد المشاركون على أنه من أجل استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استغلالا كاملا من أجل الصحة، لا سيما في البلدان النامية، يجب إجراء مزيد من البحث بشأن جدواها، ويجب أن يؤخذ عدد من القضايا في الاعتبار. وتشمل تلك القضايا التحديات المتصلة بالهياكل الأساسية، والكيفية التي تعوق الأمية بها الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المرضى، ونقص التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس على امتداد سلسلة القيمة للرعاية الصحية من أجل تنسيق أنظمة معالجة المرضى، واستخدام وسائل التشخيص والرصد.

٨ - ولاحظ المشاركون أنه ينبغي للبلدان أن تعتمد اتباع نهج شامل للجميع في استراتيجية التوفيق بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصحاب المصلحة في الرعاية الصحية. وهناك حاليا نقص عام في التنسيق على الصعيد الوطني في كثير من البلدان بين السلطات المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزارات الصحة. ويجب أن تكون السياسات في هذين المجالين متكاملة. وهناك أيضا نمط من النهج المجزأة في مجال الصحة الإلكترونية الناشئة في البلدان النامية، حيث يوجد عدد كبير من الجهات العاملة ولا توجد خريطة طريق متسقة. ولوحظ أيضا أن الابتكار في نماذج توفير الصحة العامة لا يمكن ببساطة نسخه من بلدان أخرى دون تعديله ليلائم الظروف المحلية. ولاحظ المشاركون أيضا

أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تدعمها الحكومات والجهات المانحة. ووضعت منظمة الصحة العالمية مبادرات الصحة الإلكترونية، وهي تروج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الصحة العامة.

٩ - وأثار أحد المتكلمين مسألة الأثر السلبي علي الصحة للتخلص من الهواتف النقالة في بعض البلدان النامية والتخلص من النفايات الإلكترونية، مما يشير إلى أن هناك حاجة إلى مبادئ توجيهية للتخلص من النفايات الإلكترونية. ووافق متكلمون آخرون على أن هذه مسألة هامة، ولاحظ كثيرون منهم أن هناك في الوقت الحالي دفعة كبيرة للنظر في القضايا البيئية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٠ - وأشار عدد من المتكلمين إلى الأهمية الجوهرية للمصادر المفتوحة والوصول المفتوح والمعايير المفتوحة للمعلومات الطبية والصحة الإلكترونية.

١١ - وألقت حلقة النقاش الضوء على الإمكانيات والتحديات في مجال الصحة الإلكترونية، مع تقديم أمثلة على عمليات التنفيذ من جميع أنحاء العالم. وكما هو الحال مع تطبيق أي تكنولوجيا في مجال الصحة، فإن الأسئلة المهمة هي: ما الذي ينبغي أن يكون المحرك لوضعها وتنفيذها؟ وكيف يمكن أن يكون اعتمادها والاستفادة منها فعالين من حيث التكلفة، فضلا عن مساهمتها في مجال الصحة العامة والرعاية الصحية؟ وما هي أنجع وسائل التعاون وتحديد الأولويات التي يوجد فيها العديد من أصحاب المصالح، وقد تكون الموارد والقدرات فيها محدودة - ولكن هل الاحتياجات إليها ماسة؟

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية عشرة

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
A/64/4-E/2009/10	٢	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي
E/CN.16/2009/1 and Corr.1	١	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال
E/CN.16/2009/2	٢	تقرير الأمين العام عن السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك إتاحة ما يلزم من فرص الوصول والبنى التحتية الأساسية وبيئة التمكين
E/CN.16/2008/3	٣ (ب)	تقرير الأمين العام عن العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث
E/CN.16/2009/L.1	٧	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الثانية عشرة
^(١) E/CN.16/2009/CRP.1	٢ و ٣	التقرير الموجز الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن اجتماعات الفريق العامل بين الدورات والتابع للجنة، والتي عقدت في سانتياغو، شيلي، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
^(ب) E/CN.16/2009/CRP.2	٢	تقرير عن مؤتمر الأمن الغذائي العالمي: دور العلم والتكنولوجيا، الذي أعدته الشعبة الوطنية للبيوتكنولوجيا، وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار، ماليزيا

(أ) متاح للاطلاع عليه في الموقع الشبكي <http://www.unctad.org/cstd>.

(ب) http://www.unctad.org/en/docs/ecn162009crp2_en.pdf.